ALGERIA

الجـزائـر

Permanent Mission of Algeria
to the United Nations
New York

بعثة الجـزائـر الدائمـة
لـدى الأمـم المتحدة
نيويورك

كلمة السيد رمطان لعمامرة

وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية و التعاون الدولي

جلسة النقاش العام

للدورة 71 للجمعية العامة لمنضمة الامم المتحدة

نيويورك، 22 سبتمبر 2016

الرجاء التأكد عند الالقاء

السيد الرئيس،

يسعدني أن أتقدم إليكم، بإسم الجزائر، بخالص التهنئة لإنتخابكم رئيسا للدورة الواحدة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي نشاطركم فيها الأولويات التي حددتموها لها، مؤكدا لكم إلتزام بلادي بالعمل معكم جنبا إلى جنب من أجل تحقيقها. كما أعبر عن امتنان الجزائر لسلفكم السيد موجنز لكيتوفت على المبادرات البناءة التي إتخذها خلال رئاسته والتي تستحق كل الثناء.

السيد الرئيس،

نباشر أشغال دورتنا هذه في ظل وضع دولي غير مستقر يبعث على القلق. فبالإضافة إلى النزاعات القديمة التي ليس لها آفاق للحل، ظهرت تهديدات جديدة للسلم والأمن الدوليين والتي تتطلب المعالجة العاجلة. إن المجتمع الدولي يشهد موجات في النزوح البشري لم يسبق لها مثيل منذ الحرب العالمية الثانية، والتي ومن حسن الحظ، خصص لها إجتماع رفيع المستوى إنعقد منذ ثلاثة أيام في نفس هذا المحفل، قصد الإطلاع على مستجدات هذه الظاهرة والتكفل بها.

إن صور الألاف من البشر الذين ليس لهم خيارات أخرى، والذين هم مضطرين للقيام برحلات محفوفة بالمخاطر، لا يمكن حصرها في مجرد ظواهر هجرة، والتي يظن البعض أن الحد من آثارها قد يتم عن طريق الحلول التقليدية كالعزل والإبعاد.

فحقيقة الأمر، يعتبر هذا الوضع إختبارا لنا جميعا. فهل سيتمكن البشر من قبول إختلافاتهم ويتعايشون بشكل كامل ومنسجم ومتلائم مع المتطلبات الدولية ؟

ففي هذا الصدد، أكد رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة خلال ترئسه للدورة 29 للجمعية العامة للأمم المتحدة، من هذا المنبر بالذات، على أن "مفهوم الكونية يعتبر ضرورة أخلاقية تعني أن الحواجز العرقية تنهار أمام وحدة الجنس البشري، مثلها مثل الإختلافات في الظروف الإجتماعية و الإقتصادية".

ويمكن الإستنتاج من هذه الحقيقة أن قدرة المجتمع الدولي في التغلب على هذه الظواهر تبقى قيد الإختبار، بدأ بتدابير التضامن المستعجلة، والتي تساهم فيها الجزائر بصفة

معتبرة، وكذا إيجاد حلول دائمة تعكس درجة إلتزامنا بالأركان الثلاثة التي تأسست عليها الأمم المتحدة، وهي: السلم والأمن، و التنمية، وحقوق الإنسان.

فمن أجل مواجهة هذا النوع من التحديات، وبناءا على الدروس الأليمة للحرب العالمية الثانية، فإن مؤسسي هيئة الأمم المتحدة تصوروا نظام أمن جماعي يرتكز على المساواة و يتم تعزيزه باستمرار،على أن يكون قادرا على تجاوز الأنانية الضيقة والتعصب بجميع أنواعه و هذا بجعلها مفاهيم بالية عديمة الأثر.

فإن كان هناك فعلا مهمة أساسية يمكننا الدفاع عنها داخل الأمم المتحدة ومن أجلها، هو أن تبقى هذه المنظمة الوعاء والمنشط الاساسي للأمل الذي يضعه فيها البشر. فمنظمتنا، بحكم وجودها وسلطتها، يجب أن تحصل على الاحترام التام و الراسخ.

وبطبيعة الحال، لا بد أيضا أن تكون منظمتنا مصدر إلهام للبشر كلما دعيت للتدخل، سواءا فيما يخص الوقاية من النزاعات، أو ترقية السلم، أو إحترام حقوق الإنسان، أو تطبيق الحق في تقرير المصير، أو غيرها من المبادئ الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

إنه من الجلي، أكثر من أي وقت مضى، أن الأمم المتحدة أصبحت تواجه العديد من التحديات الجديدة التي لا مثيل لها، و لقد حان الوقت لنؤكد بالفعل بأن الأمم المتحدة تعتبر هيئة فريدة من نوعها بإستطاعتها القيام بالدور المنوط بها لحشد التوافق اللازم لتجاوز هذه التحديات.

فليس من العدل أن نحمل منظمة الأمم المتحدة الانتهاكات الخطيرة التي تنتقدها بسببها الدول الأعضاء، و هذا لأنها لا تعكس في نهاية الأمر، سوى مجال الإرادة السياسية التي تمنحها إياها الدول الأعضاء، وهذا فظلا عن نقائصها الذاتية الجلية.

ولهذا السبب بالذات، فإنه لا يمكننا التأجيل، إلى أجل غير مسمى، عملية تحديث أليات الأمم المتحدة و إصلاحها، و التي دعت الجزائر مرارا إلى ضرورة القيام بها. و لا يسعني في هذا المقام إلا أن أعرب عن ارتياحنا لتأكيد قمة حركة عدم الإنحياز التي أنهت قمتها في جزيرة مرغريتا، على الحاجة الملحة لهذا الإصلاح.

لقد اصبحت مسألة إصلاح الأمم المتحدة ذات أهمية خاصة، بحيث أننا مطالبون بالإجابة على تساءل بسيط : حول ما إذا كانت الآليات التي تم تصورها ووضعها غداة الحرب العالمية الثانية لا تزال صالحة، علما بان أغلب شعوب العالم أنذاك كانت تحت نير الإستعمار، وكانت الأسس السياسية والتوازنات الدولية مختلفة تماما؟

والإجابة السليمة على هذا التساءل و التي تفرض نفسها هي انه يجب إعادة تصميم الحكامة العالمية برمتها، في المجالات السياسية والإقتصادية والأمنية والبيئية، من جديد.

وهذا ليس بالأمر المستحيل، بل إن التوافق الحكيم حول إعداد أهداف التنمية المستدامة 2030 يعتبر أكبر دليل على أن تحقيق الإصلاح عن طريق المفاوضات المسؤولة ليس فقط ممكنا بل هومثمرا. فالجرأة المسؤولة تعتبر ضمان النجاح.

السيد الرئيس،

إن الفضاء الجغرافي لعدم الإستقرار السياسي و تحديات التنمية لا زال في إتساع مستمر خاصة في منطقة الشرق الأوسط و إفريقيا، في حين أنه لا يوجد أي شخص في مأمن عن المخاطر الأمنية الراهنة، مثلما تبينه يوميا تهديدات الإرهاب الدولي.

إن مضاعفة الجهود من أجل إحلال السلام في سوريا والعراق وليبيا واليمن والصومال والسودان وجنوب السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى، وكذا التسوية السلمية للوضع في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبورندي، تعتبر واجبا سياسيا وأخلاقيا.

أما بخصوص قضية الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن عجز المجتمع الدولي على فرض الحل الوحيد القابل للتطبيق و المتمثل في الإعتراف الكامل بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني فوق أرضه المحتلة منذ جوان 1967، و إقامة دولة مستقلة وعاصمتها مدينة القدس، ليس إلا دليلا قاطع على فشل النظام الدولي المعاصر.

و فيما يخص منطقتنا المغاربية التي تجمع شعوبا تتقاسم الكثير من العوامل المشتركة، فإن مسار السلام الخاص بالصحراء الغربية الذي تقوده الأمم المتحدة، عرف هذه

السنة عدة تطورات سلبية، بحيث فقدت الأمم المتحدة و بالخصوص مجلس الأمن قسطا من سلطتها، الأمر الذي يهدد نزاهة هذا المسار. إن هذه الوضعية المقلقة تؤكد، مرة أخرى، الحاجة الملحة و المستعجلة لتسوية هذا النزاع طبقا للشرعية الدولية و حق الشعب الصحراوي غير القابل للتصرف في تقرير مصيره. و نريد من هنا أن ندعم يقيننا بأن الأمم المتحدة قادرة على الإلتزام بأحد أبرز نجاحاتها و هذا باستكمال تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية.

السيد الرئيس،

إن إعتماد أجندة التنمية المستدامة 2030 و برنامج عمل أديس أبابا لتمويلها، يعتبر بلا شك تقدما بارزا يبعث الأمل في تجسيد هدفنا السامي و المتمثل في ضمان "عدم تخلف أي أحد عن الركب".

إن التوقعات الإقتصادية الدولية التي رصدتها المنظمات الدولية لا تبعث على التفاؤل، بحيث تشير إلى حجم التحديات التي نواجهها و التهديدات التي ترهن نجاح جهودنا المتعلقة بتحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030، لاسيما فيما يخص مكافحة الفقر.

بالإضافة الى ذلك، تشير هذه التوقعات إلى تراجع مقلق للإستثمار في الدول النامية، و كذا عدم إستقرار الأسواق المالية التي يترتب عنه عواقب وخيمة، و التي تعرض مستوى المساعدات الإنمائية الرسمية للخطر، والذي هو أصلا في تراجع مستمر منذ عدة سنوات، مضاف اليه ميول الدول الغنية لتخفيض مستوى هذه المساعدات، الذي يصبح أكثر ضررا في وقت تشهد فيه الاحتياجات المالية للدول النامية إرتفاعا كبيرا.

وفي هذا الإطار يتعين على الدول المتقدمة تحويل أنماط استهلاك تفرض أنظمة إنتاج موجهة خصيصا لتخفيض تكاليف الإنتاج في الدول النامية. إن الإلتزامات التي إتخذناها من أجل الحد من عدم المساواة تشترط إحداث تحول فعلي في النماذج الإقتصادية للبلدان الغنية، و التي تراعي مصالح الجميع. نفس المبدأ ينطبق على تنفيذ الترتيبات اللازمة لنقل التكنولوجيا نحو الدول النامية والتي تعتبر ضرورة ملحة إذا أريد حقيقة جعل تعزيز القدرات الوطنية دافعا قويا للتنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، يجب إعطاء الأولوية القصوى للقارة الإفريقية من أجل تمكينها من تلبية حاجياتها المتعلقة بإنجاز البنية التحتية للحصول على الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء، وكذا من أجل دمج بلدانها في سلاسل الأنشطة المولدة للقيمة على الصعيد العالمي و كذا في حركية التنافس الإقتصادي.

السيد الرئيس،

لقد أدرجت الجزائر جهودها الانمائية في هذا الإطار، بما في ذلك تعبئة الموارد الداخلية من خلال أدوات مالية و جبائية مبتكرة.

ففي الحقيقة، فإن ما تطالب به الجزائر الأمم المتحدة من إصلاح و إنفتاح و شفافية، تطبقه قبل كل شيئ على نفسها. فبفضل الدفع الذي أعطاه رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، فإن الجزائر اعتمدت في شهر فيفري المنصرم تعديلا دستوريا جوهريا يتضمن مكاسب ديمقراطية هامة تهدف في مجملها الى تكريس سيادة القانون و تعزيز الحريات الفردية، والدور المسؤسساتي لأحزاب المعارضة وتحرير القوى الإقتصادية الوطنية وترقية دور المرأة وتكريس اللغة الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية.

و يعتبر هذا التعديل الدستوري خطوة أساسية في المسار التاريخي لبلدنا، و هذا بتأكيد الجزائريين على إرادتهم في تسريع بناء مجتمع هادئ و منفتح و قوي، في جو من الوفاق و الانسجام. و بما أنها قوية وتعيش في سلام مع نفسها، فإن الجزائر يمكنها أن تساهم بأكثر فعالية في إحلال السلم و الأمن و الإستقرار و الإزدهار في جوارها المباشر و البعيد. كما إنه تعبير متجدد لإلتزام الجزائر و إيمانها بما تمثله الأمم المتحدة و بقيمها.

هذا الإيمان و هذا الإلتزام تجاه الأمم المتحدة قد تم إثباتهما، بما لا يدع مجال للشك، من طرف السيد بان كيمون الذي يوشك على مغادرة وظيفته الفريدة من نوعها في العالم و التي تشرف بحمل مسؤولياتها، محققا من خلالها نتائج جد مشرفة، و بالتالي اثبت بأن هذه المهمة أصبحت غير مستحيلة بالنسبة لأشخاص مثله، و الذين لا يدخرون أي مجهود موظفون العقل و القلب في المساهمة في تحقيق الأهداف المرجوة. شكرا لكم السيد الأمين العام، و نتمنى لكم التوفيق في حياتكم المستقبلية.

و شكرا لكم على حسن الإصغاء.